

وهو وسيله الصدقة فان في احوال السائل
وقد عارض هذا ما في التلخيص من
المسائل الدقيقة لابن الصياح ملاحظ

في بيان ما في
الاصول من
الاصول من
الاصول من

اداء الوصية
المعروفه
او غير
الاصول من

قوله بل يعرف
بمعنى
الوصية على
الاصول من

الاصول من
المعروفه
الاصول من

الاصول من
المعروفه
الاصول من

انه اذا قبض المستحق العلوم ثم مات او عزل ما خلفه فانه لا يتردد
منه حصه ما يقع من السنه وشبهه الصدقة لتسوية اصل الوقت
فانه لا يقع على الاغنيا ابتداء اذ اذ مات المدرس في اثنا السنه
مثلا قبل مجي الفله وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات او
عزل ينبغي ان يتقرر وقت قسمه الفله الى مده مياشتره
والج مياشتره من جابده ويقسط العلم على المدرسين
ويظهر كم يكون منه للمدرسين المنفصل والمنفصل فيعطي
بحسب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجي الفله واداء الوصيه
كما اعتبر في حق الاراد في الوقت بل يعتبر في الحكم بينه وبين
المدرسين والتفقيه وصاحب وظيفه ما وهذا هو الاستسناد
بالتفقيه والاعدل كذا حرره الطرسوسي في النفع الرسالي
ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الفله في حق الاراد في غير الوصيه
الموجبه على الانسباط الثلاثة كل اربعة اشهر فتسقط في
اعتبار ادراك القسط بكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر
الرابع حتى لم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا ك
في نفع التدبير لا تنفس الاجاره بحوث الوجوه للوقف الابن
تسليتين ما اذا اجرها الرائق ثم اردت العياد بالله تعالى
ثم مات لا يطل الرقيق برده فاعتلته الى رثته ويجه
اذا اجر ارضه ثم فقها على معين ثم مات تنفس ذكره
وهي ان في اخر شرحه الناظر اذا اجر النساء فقرب
بومال الوقف وما له الرثه عليه لم يضمنه كافي التناثر خانيه
ما اذا فرط في خشية الرثه حتى ضاع فانه يحسنه
اقرب ارض في يد غيره انها وقت وكذا به ثم استرها
قوله وطاج ارضه في الجسد
تأمل

ملاحظه
في بيان ما في
الاصول من

او ورثها صارت وتفا مواخذه له برحمه وتدكتسا نظارها
في الاقرار وقعت حاد له وقت علي الامير ولان ثم من
مخذه اولاده ثم من بعدهم في اولادهم ثم علي اولاد اولادهم
ثم علي ذريتهم واسلمهم وعندهم من الذكور خاصه دون
الاناث فاذا افترض اولاد الذكور صيرت اليه كذا فعل قوله
من الذكور قيد الابا والابن حتى لا يستحق انثى ولا ولد لثني
ام هو قيد في الابن دون الابن حتى يستحق الذكر والابن اولاد
الاناث ومن اولاد الاناث او هو قيد في الابا والابن
حتى يستحق ولد الذكر ولو كان انثى **فاجبت** هو قيد في
الابا دون الابن حتى يستحق الذكر لان الاصل كونه الوصف
بعد متساطين الاخير كما صرحوا به في باب الموات
في قوله تعالى من نسائك الا ان دخلتم بهن بعد قوله
تعالى وربانيكم وامهات نسائك ولان الظاهر مقصوده
حرمان اولاد البنات كونهم ينسبون اليه ابايهم فذكر
كما اذ ان ثار تخصيص اولاد الابن ولو كانوا انثى تسبون
اليه وقيد به قوله بعده فاذا افترض اولاد الذكور ولم
تقل ابنا الذكور ولا ابنا الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم
ثم يلحق ان بعض الشافعيه جعله قيد في الابا والابن
ووافق بعض الحنفية ترايت الامام الاستنوي في
التمهيد نقل ان الوصف بعد الحمل يرجع للجميع عند
الشافعيه والى الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعيه
فيما اذا كان العطف بالاروا ما يتم فبعد في الاخبار اتفاق
الاستد ان علي الوقف لمصالح الوقف عند الضروره

ملاحظه
في بيان ما في
الاصول من

الاصول من
المعروفه
الاصول من

الاصول من
المعروفه
الاصول من

الاصول من
المعروفه
الاصول من